الأنباء
الاربعاء 7 سبتمبر 2011

الراصد

fahad_almasoud111@hotmail.com
twitter:@fafalmasoud
م.فهد المسعود

مصليات العيد

بداية أبارك للشعب الكويتي والمقيمين والعالم الإسلامي كافة بعيد الفطر المبارك أعاده الله على الجميع بالصحة والعافية والخير والأمان، إن الله سبحانه وتعالى أغدق على وطننا الكويت الغالي النعم الكثيرة ومنها نعمة المال ولله الحمد والمنة، لذلك الدولة لديها الإمكانيات المادية الكفيلة بتوفير الخدمات المطلوبة للمواطنين والمقيمين ومن هذه الخدمات والتي أصبحت هامة خاصة لنا كمسلمين وتتعلق بشعيرة عظيمة وإحياء للسنة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ألا وهي أداء صلاة العيد في المصليات.

وردت إلي شكاوى وملاحظات على تجهيزات بعض مصليات العيد وأنا واحد من الذين حضروا مصلى من هذه المصليات وبالتحديد مصلى منطقة مبارك عبدالله الجابر (غرب مشرف) حيث عانى عدد كبير ممن حضروا إلى المصليات من سوء تجهيز مصليات العيد المكشوفة، ومن ذلك الفرش، وتسوية الأرض، ومكبرات الصوت، ومواقف السيارات. وتكمن المشكلة الرئيسية في عدم توفير فرشات كافية للمصلين والتي عادة ما تقتصر على فرش الصفوف الأولى وخصوصا المكان المخصص للنساء حيث إن المساحة المتاحة صغيرة جدا مقارنة بالأعداد الكبيرة من النساء اللائي حرصن على الحضور، ونتيجة لذلك يضطر كثير من المصلين والمصليات إلى الصلاة على الرمل غير النظيف وللأسف، وبعضهم يؤجل لباس العيد إلى ما بعد انقضاء الصلاة، لذلك فإن بعض المصلين والمصليات من النساء اعتاد كل واحد منهم أن يتأبط سجادة صلاة أو فرشة تتسع لعدد من المصلين وهو ذاهب إلى مصلى العيد، ويبحثون في البداية عن ارض مستوية في الصف ربما بين الأحجار والشجيرات والأشواك على أرض ترابية، وهنا تظهر المشكلة الحقيقية عندما يتشكل عدد من الصفوف العشوائية للمصلين والمصليات خلف الصفوف القليلة المجهزة بالفرش، فتجد كل مصل يرمي بسجادته كيفما اتفق ويجلس عليها فيظهر الخلل في الصفوف والاعوجاج المخل، فالصف الذي عادة ما يزيد طوله على الأربعين مترا يصطف به نحو 60 مصليا ويظهر عليه عدد من التعرجات والاعوجاج الكبير عن اتجاه القبلة. العديد من المواطنين اشتكوا على مدى السنوات الماضية من عدم جاهزية بعض مصليات العيد بالمستوى الذي يتطلع اليه المسؤولون، وبالشكل الذي يوفر الراحة والطمأنينة للمصلين والمصليات في هذه المناسبة العظيمة التي لا تتكرر سوى مرتين في السنة.

لذلك يجب على وزارة الأوقاف أن تعتني أكثر بمصليات العيد وأن تتأكد من جاهزيتها من كل النواحي سواء الفرش وسماعات ومكبرات الصوت وتوسعة المساحة وتنظيفها جيدا من الأوساخ والشوك وتهيئتها منعا من عدم إثارة غبار الأتربة من مرور السيارات حرصا على سلامة المصلين والمصليات وكذلك أود أن اقترح على الوزارة بتحديد مواقع مناسبة بحيث يتم تجهيزها لتصبح مصليات للعيد بشكل دائم في جميع محافظات الكويت وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة وذلك حرصا من الجميع على إحياء تلك الشعيرة العظيمة ولنتذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه» وكل عام والجميع بخير.

محلك سر

atach_hoti@hotmail.com
د.نرمين يوسف الحوطي

الفساد الثقافي

في بداية الأسبوع استوقفتني مقالة في جريدة القبس بقلم د.علي الزعبي تحت عنوان «فساد نواب» كانت فحوى كلماتها عن الفساد النيابي، ولكن ما جعلني أركز وأكرر كلمات المقالة وبالأخص خاتمة المقالة التي تسلط الضوء على ثقافة المجتمع فيقول د.الزغبي: «الفساد، سواء كان تشريعيا أو إداريا، وسواء كان فسادا صغيرا أو كبيرا، هو نتاج بيئة وقيم مجتمعية خالصة، فكلما كانت ثقافة المجتمع «مرنة» نحو حالات الفساد، كانت وتيرة الفساد أعلى وأمتن، وهذه هي علتنا الحقيقية».

نعم هذه هي علتنا الحقيقية، فحضارة الشعوب تأتي من ثقافة مجتمعه والتي تكتسب من العادات والقيم والتقاليد التي تعيش وفقها تلك المجموعة بغض النظر عن مدى تطور العلوم أو مستوى الحضارة والعمران لذلك المجتمع، أما نحن والحمد الله فمجتمع لا يمتلك إلا كلمة «ثقافة» دون تحقيق المعنى.

إن ما يحدث في مجتمعنا الآن من فساد ما هو إلا مرآة عاكسة حقيقية تثبت أننا مجتمع يردد كلمة الثقافة دون أن يحمل في جوفه معنى الثقافة، فكثير من يكتب باسمها، والعديد من يأخذ العادات والتقاليد شعارات له للوصول لأجندته الخاصة، والسؤال هنا: ما حصيلة مجتمعنا الثقافي؟ هو ليس لغزا ولا تفكيكا لعبارات وجمل، بل هو سؤال مباشر لأفراد المجتمع: ما العادات والتقاليد والقيم التي بني عليها المجتمع لنكون شعبا له ثقافة بين المجتمعات الأخرى؟

● كلمة وما تنرد: ثقافة المجتمعات الإنسانية هي طريقة حياة تميز كل مجموعة بشرية عن مجموعة أخرى «بس إحنا قوطي ما كنتوش».

سقاية

sh_aljiran@windowslive.com ـ @shaika_a
شيخة أحمد الجيران

فرق بين أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما

العقل يلد المعنى واللسان يبديه والقلم يسجله تدوينا وحفظا، الشخصية قالب كل قول والطبع قالب كل فعل وكل شخص يعمل ويقول على شاكلته، ولذا صار الفرق كبيرا بين استشهادنا بأقوال عمر رضي الله عنه وأفعاله وأقوال أبي بكر رضي الله عنه وأفعاله. فكل منهما له كيانه الخاص وطبيعته المستقلة وخبرته وشخصيته المختلفة.

إن الإناء ينضح بما فيه واللسان أو القلم سينضح لاشك بما فينا من تجارب وخبرات ومخزون معرفي ووجداني، وفرق كبير بين قول متخصص في مجاله وبين قول عابر قد يقترب من قول المتخصص أو يصيبه، فالثقة محسومة في المتخصص وقد نشك في صحة القول العابر غير المنسوب لأهل الاختصاص والدراية.

إننا حين نقتبس وننقل فنحن لا نقف عند حد العبارة أو المقولة أو النصيحة إنما نتجاوز المقولة إلى القائل ومخزونه المعرفي والخبراتي والوجداني وهنا تنبع الثقة والاطمئنان للاقتباس، فلو تكلم شخص مسرف في الاقتصاد وتكلم ذاك المتخصص في الادخار سيختلف التعامل مع المقولة والكلام والنصيحة. وهنا سنلتقي بتنظير تعاملنا السيكولوجي مع القادة والمفكرين والذي تطرقنا له في مقالتين سابقتين.

من هذا المقال أدعو إلى الأمانة العلمية في النقل والاقتباس، فذلك إن كان من الأخلاق ابتداء فهو يحفظ لنا قائدي فكر مربين يكونون نقطة ارتكاز لشباب قادم واع، تخيل لو أن الأقوال كلها لم تنسب لأهلها، ماذا لو أردت أن تعرف مخبوء الجملة وما وراءها من تاريخ وخبرة بين السطور؟ كيف للمبدع أن يعلم إبداعه للغير إن سرقنا حرفه ولم نحفظه له؟ بل كيف سنعرف مصدر النبع ونتتبعه رصدا لإبداعه. هذا سبيلي في النقل والاقتباس وليكن سبيلك أخلاق في صون العلم والحرف لمبدعه وصانعه وقائله.

م.36

a.alsalleh@yahoo.com
عبدالهادي الصالح

وين الحكومة.. الحكومة وينها؟!

من الناحية الواقعية والفعلية تعتبر الحكومة هي أقوى السلطات التي زودها الدستور بكل امكانيات الهيمنة والقيادة فهي تمسك زمام الدولة ومصير البلاد، بيدها وتحت تصرفها جهاز ضخم من الإداريين من الفنيين والخبراء في كل المجالات، حتى ان الخبير الدستوري الفذ المرحوم د.عثمان عبدالملك الصالح يقول في تعليقه على هذا الواقع: «وبالتالي فإن مبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور يصبح حروفا جوفاء ميتة»!

(«انظر له ميكانيكية العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي» مذكرته لطلبة كلية الحقوق ص35).

ورغم ان المواطنين يساورهم القلق المتعاظم إزاء ما يحدث وينشر من تطاول فاحش يمس النسيج الكويتي، وما يطعن في الذمة المالية للجهاز التشريعي والرقابي ممثلا في مجموعة نواب البرلمان، وادعاءات كثيرة بتنامي الفساد ضمن وقائع يتناقلها الناس عبر الوسائل الالكترونية، ومع ذلك تلوذ الحكومة بالصمت المطبق! لا تعليق ولا إشارة الى موقف يبعث على الاطمئنان سواء نفيا أو التأكيد على المضي في التحقيق والإحالة الى النيابة! رغم ان كل ما يجري حاليا يمس صميم أمن الدولة الاجتماعي والسياسي!

هل اكتفت الحكومة فقط بتنظيراتها وخطبها المنمقة بحرصها على الوحدة الوطنية وبرفضها لكل عناصر الفساد والمفسدين! أين الناطق الرسمي لها أمام هذا الحريق الداخلي الذي نخشى ان يستعر ونصل الى ما لا تحمد عقباه؟!

أما كثير من الهرج والمرج الذي يمارسه بعض النواب فلم يبق إلا بصيص الأمل في ان تتخذ الحكومة مواقف قوية جادة وحاضرة في كل حدث وتسارع الى تطبيق القوانين واللوائح على أي من كان وبصرامة تعيد الاطمئنان للشارع الكويتي الذي يتوق إلى حكومة ذات هيبة وسلطة منيعة بحكم صلاحياتها الدستورية دون إفراط أو تفريط.

أما غياب الحكومة الحالي فإنه يمثل فراغا وموقفا مؤلما حقا، استفاد منه بالتأكيد طلاب الاثارات الاعلامية وهواة النزول الى الشوارع الذين بدأوا بالفعل أخذ زمام المبادرة والإعلان فورا وبقوة مواقفهم في سعيهم الدؤوب لإسقاط الحكومة!

لاسيما ان هناك دائما من يتهم الحكومة بأنها طرف سلبي في هذه الوقائع تنتظر دائما الظروف لتسترها أو تخمدها دون ان تتورط بتصريح يكشفها فيما بعد.

تواصل

dr.kaljaralla@gmail.com
د. خالد فهد الجار الله

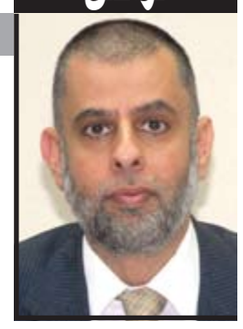

تشخيص أخطاء التشخيص

بادرت الدول المتقدمة إلى اتخاذ خطوات ملموسة في مجال سلامة المرضى وتقليل فرص الأخطاء المهنية أثناء الرعاية الصحية، كان أهمها إجراء الدراسات والبحوث وتوفير قاعدة بيانات لتحديد حجم المشكلة وموقعها أثناء الرعاية الطبية، وسبق ذلك إصدار تشريعات لوضع آلية آمنة للعاملين من أجل الإفصاح عن تلك الأخطاء بعيدا عن الاستهداف الشخصي أو المؤسسي، ومن دون اتخاذ تلك الخطوات لا يمكن قياس التقدم الملموس في مجال سلامة المرضى والأخطاء الطبية.

الدراسات تفيد بأن حجم المشكلة كبير سواء بسبب الفشل في التشخيص أو التأخير فيه، حيث دلت دارسة لوكالة البحوث والجودة الصحية الأميركية على أن نسبة أخطاء التشخيص قد تصل إلى 30٪ من إجمالي الأخطاء وأنها تمثل ضعف الأخطاء الناجمة عن الوصفات الدوائية. دراسة أخرى كشفت أن 39٪ من مجموعة الدعاوى المدنية المرفوعة على المؤسسات الصحية كانت بسبب أخطاء تشخيصية.

والملفت للنظر أنه عند البحث عن الأسباب نجد أن القصور النظامي بالمؤسسات الصحية يساهم فيما نسبته 65٪ من تلك الأخطاء.

وفي هذا الأمر يتساوى الأطباء باختلاف درجاتهم الفنية الوظيفية في ارتكاب تلك الأخطاء التشخيصية ـ بالطبع ـ بنسب متفاوتة، ويتركز القصور النظامي في الأخطاء المخبرية شاملة الأخطاء التصويرية أو النسيجية تليها التأخر في متابعة تلك التحاليل والقصور في نظم التواصل والتشاور بين الأخصائيين في مراحل التشخيص المبكرة.

لذا سارع المعنيون بسلامة المرضى إلى الاستفادة من خبرة المختصين بالمهارات الذهنية من أجل اقتراح حلول لتطوير طريقة التفكير بمراحله المتقدمة لتحسين مهارات التشخيص من خلال التعليم والتدريب للطلبة والأطباء، كما سارعت المؤسسات الصحية بتوفير نظم وبرامج رقمية تساعد المهنيين على استدراك الاحتمالات حتى النادرة منها في التشخيص للحالة المرضية وعدم الاكتفاء بالقدرات الذاتية المعرفية للطبيب المعالج.

الشاهد فيما ذكرناه أن التعامل مع جوانب القصور في مجال التشخيص الطبي يتطلب دراسات ومبادرات فاعلة ومبنية على البراهين من قبل المؤسسات التعليمية والصحية بعيدا عن التوظيف الشخصاني بين المهنيين أو السياسي بين السياسيين.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

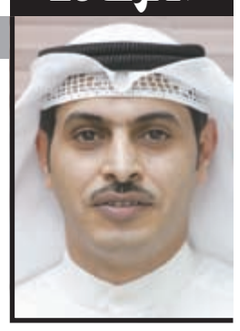

الربيع الكويتي القديم والفساد المتجذر

نعم، كما قال الوكيل المساعد لقطاع الأعمال البرلمانية في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أحمد الهيفي ان الكويت سبقت الربيع العربي بـ 50 عاما بدستور وقوانين لدعم الديموقراطية، وهو أمر يؤكده الجميع ويعرفه، فنحن الكويتيين تربينا على الممارسة الديموقراطية، وحويصلات رئة كل منا تعرف طعم الحرية، بل تجيد ممارستها بدءا من أصغر طفل في الكويت حتى أكبرنا، ولكن هذا الربيع الكويتي البالغ من العمر 50 عاما بحاجة الى ان نقطف ثماره بعد نصف قرن وان نزيل الشوائب التي لحقت بربيعنا الكويتي.

الحكم في الكويت أسس الديموقراطية بدستور اعتبره الحاكم والمحكوم عقد شراكة واتفاق، ولكن هذا العقد، بدأ البعض خلال السنوات القليلة الماضية بمحاولة القفز على بنوده، وتأصيل ان القانون فوق الدستور، فمثلا الدستور يكفل الحرية، والقوانين التي تدفع بها الحكومة تكبل الحريات ومنها على سبيل المثال لا الحصر قانون المطبوعات والنشر وقانون التجمعات، وفي هذه المحاولات قفز واضح وصريح وغير مبرر على مواد الدستور الذي هو عقد شراكتنا واتفاقنا مع وعلى الأسرة الحاكمة.

تلك المحاولات أضرت بربيعنا الكويتي القديم، ولكن وعلى الرغم من هذا نحن متمسكون بربيعنا الكويتي ونسعى الآن ليكون أفضل، ولن نكفر بربيع ديموقراطيتنا لمجرد وجود ممارسات حكومية خاطئة ونهج يؤصل الفساد ولا أقول يروج له فقط.

كل من تجاوز على ذلك العقد يجب ان يحاسب، وكل من حاول تشويه ربيعنا الكويتي وقتل فرحته يجب ان يحاكم، قبلها يجب ان يتغير النهج الحكومي بالكامل، وان تعي الحكومة التي هي السلطة التنفيذية ان البلد ليس ملكا لرئيس وزرائها و«چم تاجر»، بل هو ملك الجميع.

«ويكيليكس» بدأ يكشف المخبوء، وصدقوني انه وبعد 10 سنوات لن نكون بحاجة الى «ويكيليكس» ولا لغيره في ظل الانفتاح المطلق على حرية المعلومات عبر الإنترنت، فنحن اليوم نعرف من يتآمر على الوطن وعلى مصالحه وعلى حقوق شعبه، ونعرف من قبض ومن يعبث بأمن الوطن باسم الحرية تارة وباسم المصلحة العليا تارة اخرى، وباسم الوحدة الوطنية ثالثة، فتوقفوا وأعيدوا لربيعنا الكويتي بهجته.. وأعيدوا لنا وطنا جميلا فقدناه بداخلنا بعد ان لفته عواصف فساد حكومات تعاقبت عليه ولم يعاقبها أحد.

رأي

مطلق الوهيدة

اجعلوها «فيفتي فيفتي»

إذا كانت الاتهامات التي تكال الى الجانبين التنفيذي والتشريعي وفي مواقع أخرى من جسم الدولة ومشاريعها للعنصر الرجالي فمن الأفضل للجميع أن يجعلوا في الانتخابات المقبلة 50٪ للعنصر النسائي، كما يطلب من الجانب التنفيذي النسبة نفسها حتى نجرب هذه الاختيارات المستجدة لعل وعسى ان تكون اكثر انتاجية وأقل اختلاسا بعد ان كثرت الاختلاسات في مشاريع الدولة، وكيلت الاتهامات تلو الاتهامات وبشكل لم تستطع أي جهة إيقافه، أو محاسبة ومعاقبة العابثين بمرافق الدولة ومشاريعها. وحتى بعض الهيئات وجمعيات النفع العام لم تسلم من هذه التصرفات التي كل من زاولها يتباهى بأنه دخل جائعا وخرج منها شبعانا منفوخ البطن ويشجع من قبل المسؤولين تحت مفهومية «دبر حالك» أما العنصر النسائي فلم نلحظ منه اي نوع من هذه السلوكيات التي بُلي بها هذا المجتمع الكريم، والتي لم يعرفها رجالات الأمس، طيب الله ثراهم، فجربوا هذا المقترح مرة ومن الممكن ان تحبوه كل مرة.

● وزارة التربية والتعليم العالي:

وزارة التربية والتعليم العالي وأزمة الأعداد الطلابية لهذه السنة والسنوات المستقبلية والتي لا يكون حل معضلتها صعبا على دولة تتوافر فيها الوفرة المالية التي يمكن ان تعالجها من خلال البعثات الداخلية والخارجية والاستعانة ايضا بالشباب الكويتي الذين يحملون شهادات الدكتوراه والماجستير ويعملون في جسم الدولة وتصرف لهم رواتب والبعض منهم في مواقع غير إنتاجية، بإمكان الدولة ان تستفيد منهم وتعفي نفسها من العقود الخارجية التي تكلفها نواحي مالية وتجلب لها نواحي فكرية والتي يمكن ان تحدث منهجية غير خليجية. وإذا كانت الوزارة لها بعض الاعتراضات على بعض شهادات هؤلاء فعليها ان تتفحص مصدر هذه الشهادات وتأخذ منها ما هو معترف به كويتيا والأخرى تضعها في مجالات أكثر إنتاجية ليفيدوا ويستفيدوا ويتطوروا للأفضل خصوصا ان البلد بحاجة لهؤلاء فيما بعد.

● وزارة الكهرباء:

وزارة الكهرباء من الوزارات المهمة التي لا يمكن للمواطن الاستغناء عن خدماتها التي أصبحت في مرتبة المواد الأولية وليست التكميلية فنرجو ان يخصص منصبها الوزاري لقبيلة العوازم الكريمة لأنها منذ ان تسلمها المرحوم د.حمود الرقبة مرورا بالشريعان وانتهاء بالوزير الحالي الأذينة وهي اكثر نجاحا في خدماتها الصيفية وهذا ما لاحظناه في جميع الفترات التي تسلم فيها هؤلاء الوزارة كما يقال «تباركوا بالنواصي والبقع».